جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

الأبعاد الاجتماعية لتطوير الريف المصري وأثرها على التنمية المستدامة (مشروع حياة كريمة كنموذج)

Social dimensions of the development of the Egyptian countryside and its impact on sustainable development (a project of a decent life as a model)

إعـداد

إسلام ممدوح محمد عبد الواحد موسى

إشـراف

الاستاذة الدكتورة/ هدى النمر

لاستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

عام 2022

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
ملخص الدراسة	1
Abstract	2
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة المقدمة	3
المقدمة	3
1.1المشكلة البحثية	3
1.2أهداف البحث	4
1.3تساؤلات البحث	4
1.4أهمية البحث	4
1.5المنهج البحثي	5
1.6مصادر البيانات	5
1.7المفاهيم البحثية العامة	5
1.8الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: التنمية المستدامة	11
2.1 مفهوم التنمية المستدامة	11
2.2أهداف التنمية المستدامة	11
2.3أبعاد التنمية المستدامة	13
2.4مؤشرات التنمية المستدامة	15
2.5التنمية الريفية المستدامة	19
2.6التنمية الريفية بمصر	19
2.7مشاكل القرية المصرية	20
2.8البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة – «شروق»	21
الفصل الثالث: مبادرة حياة كريمة	23
3.1التعريف بمبادرة حياة كريمة	23
3.2المؤشرات والإنجازات التي حققتها المبادرة حتى الآن	24
3.3المعوقات التي تواجه كل من المسؤولين والمستفيدين من المبادرة	26
نتائج الدراسة وتوصياتها	28
قائمة المراجع	30

مستخلص البحث:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة ، مفهومها، أهدافها، أبعادها، مؤشراتها، والتعرف على مفهوم التنمية الريفية بصفة عامة، والتنمية الريفية بمصر بصفة خاصة، والتعرف على المشاكل الاجتماعية التي تواجه القرية المصرية وخطط الدولة ومشاريعها للتغلب عليها، والتعرف على المبادرة الرئاسية حياة كريمة، مؤشراتها، والمعوقات التي تواجه المسؤولين في تنفيذ المبادرة، ووضع تصور مقترح لمجابهة المعوقات التي قد تواجه المسؤولين اثناء تنفيذ مراحل المبادرة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة الأبعاد الاجتماعية لتطوير الريف المصري وأثره على التنمية المستدامة من خلال دراسة المبادرة الرئاسية بالشرح والتحليل والتعرف على أبعادها الاجتماعية، ومرتكزاتها، ومراحلها، ومستوياتها، ومراحل تنفيذها وأثر ذلك على حياة المواطن الريفي في مصر اجتماعيًا وذلك من خلال دراسة الآثار الاجتماعية للمبادرة وخطط وبرامج التنمية وآثار ذلك على التركيب الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية الموجودة في القرى والريف والتي ساهمت المبادرة الرئاسية في حلها ، وقدمت الدراسة تصورًا مقترحًا لمعالجة معوقات تنفيذ المبادرة، وقدمت الدراسة التوصيات التالية:

- إيجاد وسائل وأساليب وآليات مختلفة لجمع المعلومات والبيانات عن الفئات المستهدفة والمستفيدة من البرامج.
- سرعة أصدار القانون الخاص بأنتخابات المجالس الشعبية المحلية.
- أعداد دراسات تراعي قبل التنفيذ البعد الاجتماعي للمستهدفين من المبادرة ومراعاة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين في المحافظات المختلفة.
- انشاء وهيئة مستقلة خاصة بالمتابعة والتقييم ووضع اليات لقياس الاثر التنموي من وراء المبادرة.
- ايجاد حلول عاجلة ما من شأنها جعل الريف بيئة جاذبة وخلق فرص عمل حقيقية.
- إيجاد آليات مختلفة لتوفير كافة المعلومات والبيانات عن البرامج بصورة دقيقة وواضحة.
- تفعيل قنوات الاتصال وإيجاد قنوات جديدة
- إيجاد آليات لتبسيط إجراءات العمل ووضوحها للمستفيدين والمسئولين.
- إيجاد وسائل رقابية تساهم في تقديم الخدمات لكافة الفئات المستحقة بدون وساطة ومحسوبية.
- تفعيل دور لجان المساءلة المجتمعية في الرقابة والمتابعة.
- التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ للتغلب على المعوقات التي تواجه المستفيدين عند حصولهم على الخدمات

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة – المبادرة– البعد الاجتماعي– تطوير الريف المصري– مبادرة حياة كريمة.

Abstract

The current study aimed to identify the intellectual and philosophical framework for sustainable development, its concept, objectives, dimensions, indicators, and to identify the concept of rural development in general, and rural development in Egypt in particular, and to identify the social problems facing the Egyptian village and the state's plans and projects to overcome them, and to identify the The presidential initiative is a decent life, its indicators, and the obstacles facing officials in implementing the initiative, and developing a proposed vision to confront the obstacles that officials may face during the implementation of the stages of the initiative, the presidential initiative in solving them, The study used the descriptive analytical approach by studying the social dimensions of the development of the Egyptian countryside and its impact on sustainable development through the study of the presidential initiative with explanation, analysis and identification of its social dimensions, foundations, stages, levels, and stages of implementation and its impact on the life of the rural citizen in Egypt socially through a study The social effects of the initiative and development plans and programs and its effects on the social structure and social problems in villages and rural areas that the presidential initiative contributed to solving, and the study presented a proposed vision to address the obstacles to implementing the initiative, and the study made the following recommendations:

- Tadrib alkafa'at walbahithin fi muasasat aleamal almadanii walmaswuwlin ean almubadarat ealaa altiknulujia alhadithat litanfidh 'ahdaf almubadara
- Alaistifadat min natayij albahth aleilmii watawzifiha fi rafe mustawaa baramij altanmiat almustadama
- Altaqyim aldawrii walmustamiri libaramij almubadarat litalafi niqat aldueufi, wahali almushkilat wal'akhta'i, wamutabaeat sayr tanfidh alkhutuat almarsuma
- Altansiq bayn aladarat almukhtalifat fi kafat almuhafazat
- Alkalimat almuftahiat : altanmiat almustadamat - almubadaratu- albued alajtimaeii- tatwir alriyf almisrii- mubadarat hayaat karimatin.

The study presented a proposed vision to address the obstacles to implementing the initiative, and the study made the following recommendations:

- Training the competencies and researchers in civil work institutions and those responsible for the initiative on modern technology to implement the objectives of the initiative

Benefiting from the results of scientific research and using them to raise the level of sustainable development programs

- Periodic and continuous evaluation of the initiative's programs to avoid weaknesses, solve problems and errors, and follow up on the implementation of the planned steps Coordination between different departments in all governorates

Keywords: Sustainable development - the initiative - the social dimension - the development of the Egyptian countryside - a decent life initiative.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المقدمة:

ظهر مصطلح التنمية المستدامة على الساحة الدولية والمحلية لكي يجد طريقه وسط العديد من المصطلحات المعاصرة، فالتنمية المستدامة هي عملية تطوير المدن والأرض والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1]، وتدور هذه الدراسة حول محور من محاور التنمية المستدامة للريف المصري في الفترة الحالية وهو محور الابعاد الاجتماعية في تطوير الريف المصري وأثرها في احداث التنمية المستدامة من خلال دراسة مبادرة حياة كريمة كنموذج، فدراسة الأبعاد الاجتماعية، والأحداث، والمسارات الفردية والمجتمعية لابد أن ينظر إليها كحراك داخل الفضاء الاجتماعي، أي داخل البناء الاجتماعي الذي يخضع للتوزيعات المتعددة لرؤوس الأموال الاجتماعية المتفاعلة داخل مجال معين[2]، حيث دعت القيادة السياسية في مستهل سنة 2019 مؤسسات وأجهزة الدولة بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني لتوحيد الجهود بينها والتنسيق المُشترك لإطلاق مبادرة وطنية على مستوى الدولة لتوفير حياة كريمة للفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا فور إطلاق الرئيس لمبادرة حياة كريمة تحركت كل أجهزة الدولة في اتجاه تنفيذ تلك المبادرة لتحقيق اهدافها والوقوف بجانب الفئات الأكثر احتياجًا في كل المجالات كالصحة والتعليم والسكن ، وخصصت الحكومة مبلغ قدره 103 مليار جنيه لمبادرة 'حياة كريمة' لتطوير القرى الأكثر احتياجاً وتوفير كافة المرافق والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الرياضية والثقافية، وبدأت المبادرة في مرحلتها الأولى باختيار 277 قرية تتجاوز نسبة الفقر فيها 70%، وتعتمد المبادرة على تنفيذ مجموعة من الأنشطة الخدمية والتنموية التي من شأنها ضمان "حياة كريمة" لتلك الفئة وتحسين ظروف معيشتهم، بالإضافة إلى الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر في القرى الفقيرة، وتمكينها من الحصول على كافة الخدمات الأساسية وتوفير فرص عمل لتدعيم استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم ولمجتمعاتهم المحلية. وكذا، تنظيم صفوف المجتمع المدني وتطوير الثقة في كافة مؤسسات الدولة.

1.1 المشكلة البحثية:

تعتبر المشروعات التنموية بالريف المصري إحدى القطاعات الخدمية الاقتصادية والاجتماعية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل كل من القطاع الحكومي والأهلي على حد سواء، وذلك بسبب دورها المحوري في إشباع احتياجات السكان المحليين، وحل مشكلاتهم، علاوة على دورها الأساسي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة المصرية، ومن تلك المشاريع مبادرة حياة كريمة، فدور مبادرة حياة كريمة كأحد وأبرز المبادرات الرئاسية لتوحيد كافة جهود الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص هو التصدي للفقر المتعدد الابعاد وتوفير حياة كريمة، وتنمية مستدامة للفئة الأكثر احتياجًا في محافظات مصر ولسد الفجوات التنموية بين المراكز والقري وتوابعهم والاستثمار في تنمية الانسان وتعزيز قيمة الشخصية المصرية، ومن هنا حدد الباحث مشكلة الدراسة في دراسة الأبعاد الاجتماعية لتطوير الريف المصري وأثره على التنمية المستدامة من خلال دراسة المبادرة الرئاسية

1) Brundtland, H., (1987), Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development. Oxford.

2) مهنا، سليمان، ديب، ريدة، (٢٠٠٩م)، التخطيط من أجل التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس والعشرون– العدد الأول.

بالشرح والتحليل والتعرف على أبعادها الاجتماعية، ومرتكزاتها، ومراحلها، ومستوياتها، ومراحل تنفيذها وأثر ذلك على حياة المواطن الريفي في مصر اجتماعيًا وذلك من خلال دراسة الآثار الاجتماعية للمبادرة وخطط وبرامج التنمية وآثار ذلك على التركيب الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية الموجودة في القرى والريف والتي ساهمت المبادرة الرئاسية في حلها وذلك من خلال دراثة اثر تلك الابعاد الاجتماعية علي التنمية المستدامة واهدافها .

1.2 أهداف البحث:

1. التعرف على الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة ، مفهومها، أهدافها، أبعادها، مؤشراتها.
2. التعرف على مفهوم التنمية الريفية بصفة عامة، والتنمية الريفية بمصر بصفة خاصة .
3. التعرف على المشاكل الاجتماعية التي تواجه القرية المصرية وخطط الدولة ومشاريعها للتغلب عليها.
4. التعرف على المبادرة الرئاسية حياة كريمة، مؤشراتها، والمعوقات التي تواجه المسؤولين في تنفيذ المبادرة
5. وضع تصور مقترح لمجابهة المعوقات التي قد تواجه المسؤولين اثناء تنفيذ مراحل المبادرة.

1.3 تساؤلات البحث:

حاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما الاطار الفكري والفلسفي للتنمية المستدامة؟ ،وما مفهومها؟ ،وما أهدافها؟، وما أبعادها؟، وما مؤشراتها؟
2. ما مفهوم التنمية الريفية بصفة عامة؟ ، وما أبعاد التنمية الريفية بمصر بصفة خاصة؟ .
3. ما المشاكل الاجتماعية التي تواجه القرية المصرية؟، وما خطط الدولة ومشاريعها للتغلب عليها؟.
4. ما هي المبادرة الرئاسية حياة كريمة؟،وما مؤشراتها؟، وما المعوقات التي تواجه المسؤولين في تنفيذ المبادرة؟
5. ما التصور المقترح لمجابهة المعوقات التي قد تواجه المسؤولين اثناء تنفيذ مراحل المبادرة؟

1.4 أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية التقييم المستمر لبرامج التنمية المستدامة للتعرف على تحدياتها الحالية والمتوقعة، والمساهمة في استشراف الحلول المستقبلية الداعمة لتنفيذ تلك المشروعات في كافة مراحلهاوالتعرف على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في المشروعات التنموية المصرية، وخصائص الفئات والشرائح الاجتماعية المستهدفة في القرى لمشروع حياة كريمة، والتعرف على المعوقات التي تعترض تطبيق المشروع من أجل تفعيل دوره في حل المشكلات الاجتماعية للفئات المستهدفة و يمكن الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وتوصياتها في وضع مجموعة من التوصيات من شأنها رفع مستوى الاستفادة من مشروع حياة كريمة وإحداث التنمية المستدامة في تطوير الريف المصري.

وباستعراض مبادرة حياه كريمة نجد انه قد قام بمراعاة المبادرة لقواعد التنمية المستدامة، ومنها تحديد القرى الأكثر احتياجًا ومكافحة الفقرولعل اهم تلك الاهداف :-

1. التخفيف عن كاهل المواطنين بالتجمعات الأكثر احتياجا في الريف والمناطق العشوائية في الحضر.

2. التنمية الشاملة للتجمعات الريفية الأكثر احتياجا بهدف القضاء على الفقر متعدد الأبعاد لتوفير حياة كريمة مستدامة للمواطنين على مستوى الجمهورية.

3. الارتقاء بالمستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للأسر المستهدفة.

4. توفير فرص عمل لتدعين استقلالية المواطنين وتحفيزهم للنهوض بمستوى المعيشة لأسرهم وتجمعاتهم المحلية.

5. اشعار المجتمع المحلي بفارق إيجابي في مستوى معيشتهم.

6. تنظيم صفوف المجتمع المدني وتطير الثقة في كافة مؤسسات الدولة.

7. الاستثمار في تنمية الانسان المصري.

8. سد الفجوات التنموية بين المراكز والقرى وتوابعها.

9. احياء قيم المسؤولية المشتركة بين كافة الجهات الشريكة لتوحيد التدخلات التنموية في المراكز والقرى وتوابعها.

1.5 المنهج البحثي: في ضوء الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقها فإن الطابع الوصفي التحليلي هو الغالب على البحث، كأحد أهم الأساليب المستخدمة في الدراسات الوصفية.

1.6 مصادر البيانات: سيعتمد الباحث بشكل أساسي في الحصول على البيانات على الأبحاث والدراسات والمصادر الخاصة بالموضوع، وعلى تقارير مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ونشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

1.7 المفاهيم البحثية العامة :

- **التنمية المستدامة:** ظهر مصطلح "التنمية المستدامة" لأول مرة في منشور أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة سنة ،1886، لكن تداوله على نطاق واسع لم يحصل إلا بعد أن أعِيد استخدامه في تقرير "مستقبلنا المشترك" المعروف باسم "تقرير برونتلاند"، والذي صدر عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، تحت إشراف رئيسة وزراء النرويج آنذاك غرو هارلم برونتلاند" ،Brundtland "والذي ينسب له أول تعريف للتنمية المستدامة حيث تم صياغته للمرة الأولى سنة 1881من خلال وثيقة نشرت من قبل اللجنة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، بحيث تم تعريفها على أنها: "تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضرين المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1].

1. **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** تحقيق الاحتياجات الأساسية للسكان وبخاصة الفقراء (من توفير التعليم، الحياة الصحية ،...)، ورفع مستوى معيشة البشر ، بالإضافة إلى الاستفادة من الموارد البشرية استفادة كاملة، وذلك بتمكين كافة قطاعات المجتمع في المراحل العملية التنموية.

1) البناني، شريف عبد الرؤوف(2005)، التنمية المستدامة، الديرة، العدد ،٢١الرياض، المملكة العربية السعودية .

2. **الريف المصري:** يطلق مفهوم الريف المصري على المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري على أنها ليست مناطق حضارية، وتشمل القرى وتوابعها مثل: الكفر، نجع، عزبة في طول البلد وعرضها، ويعمل غالبية سكانها بالزراعة ويسود بينهم علاقات الوجه بالوجه ولهم مصالح مشتركة[1].
3. **تطوير الريف المصري:** عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشكلات المجتمع ورفع مستواه من الناحية (الاجتماعية– الثقافية–الاقتصادية) ومقابلة احتياجاتهم، فضلًا عن الانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية المتاحة للمجتمع الريفي[2].
4. **مشروع حياة كريمة:** هو تلك المبادرة الوطنية التي أطلقتها القيادة السياسية خلال يناير 2019 باعتبارها مبادرة متعددة في أركانِها ومتكاملة في ملامِحِها. تنبُع هذه المبادرة من مسؤولية حضارية، وبُعد إنساني قبل أي شيء آخر، فهي أبعدُ من كونها مبادرة تهدفُ إلى تحسين ظروف المعيشة والحياة اليومية للمواطن المصري، ويتمثل الهدف من المبادرة في التدخل الآني والعاجل في حفظ كرامة المواطن المصري وحفظ حقه في العيش الكريم، ذلك المواطن الذي تحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادي والذي كان خير مساند للدولة المصرية في معركتها نحو البناء والتنمية).

1.8 الدراسات السابقة:

- **دراسة (هناء محمود حامد، وآخرون 2021)[3]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان : آليات وسياسات الجهات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر دراسة سوسيولوجية لواحة سيوة ، تستهدف هذه الدراسة التعرف على آليات وسياسات الجهات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر، وذلك من خلال التعرف على الخصائص الديموجرافية لمجتمع الدراسة، بهدف الوصول إلى آراء المبحوثين حول كفاية آليات الجهات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر بمجتمع الدراسة والاستفادة منها، ومدى توفر الخدمات الصحية والتعليمية، وكذلك معرفة مقترحات المبحوثين لزيادة فاعلية الجهود الحكومية للتخفيف من حدة الفقر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي للعينة، واستخدمت الدراسة الاستبيان كأداة جمع البيانات بالتطبيق على عينة بلغ عددها 377 من الفقراء بمحافظة مطروح، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: تعدد آليات الجهات الحكومية في مكافحة الفقر والمتمثلة في معاش تكافل وكرامة، الذي بلغ عدد المستفيدين منه 62.9% من العينة، وأفاد 55.7% من المبحوثين عدم كفاية المعاش الشهري، وأن نسبة 100% من العينة يستفيدون من الدعم الغذائي الشهري، وأفادوا بعدم توافر الأطباء المتخصصين، وأفاد 100% بعدم توافر نظام التأمين الصحي، إضافة إلى عدم توافر المدرسين بجميع مدارس الواحة، ومن ثم تشير النتائج إلى تدني مستوى الخدمات الصحية والتعليمية بعينة الدراسة

---

1) حفناوي، عبدالله عبد الشافي، وميللر، بينهارد، ،(٢٠٠٣) التنمية الإقليمية والعمرانية المستدامة في ضوء تأثير نتائج مؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة ريو –١٩٩٢ جوهانسبرج ،٢٠٠٢في: وزارة الشؤون البلدية والقروية، التنمية العمرانية لمنطقة المدينة المنورة من منظور الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، أمانة المدينة المنورة.

2) المرجع السابق، ص 5– 110 .

3) هناء محمود حامد، وآخرون(2021،)" آليات وسياسات الجهات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر دراسة سوسيولوجية لواحة سيوة"، مجلة البحث العلمي في الآداب، ج 2، ع 22.

- **دراسة عقل بن عبد العزيز(2021)[1]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان : أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية، هدفت الدراسة إلى التعرف على الإطار الفلسفي لأبعاد التنمية المستدامة في الإسلام ، والتعرف على أبعاد التنمية المستدامة في ضوء تلك المصادر ، والكشف عن التطبيقات التربوية لأبعاد التنمية المستدامة في ضوء مصادر التربية الإسلامية، وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لهذا البحث، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: التنمية المستدامة لها مفهوم أصيل أكد عليه الإسلام من خلال مصادره الأصلية والفرعية، ولأبعاد التنمية شواهد تعززها، وتوضح كيفية تحقيقها، ومن أبرز مبادئ التنمية المستدامة وأهدافها في الإسلام: الإنصاف، والتمكين، والتضامن، وإيجاد التوازن بين الاحتياجات المختلفة للمجتمع، تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي والبطالة والفقر، تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان، الاستخدام العقلاني للموارد، احترام البيئة الطبيعية، تعزيز الوعي الثقافي لدى السكان، تعزيز الوعي الثقافي لدى السكان، إعادة توجيه التكنولوجيا الحديثة لتحقيق أهداف المجتمع.

- **دراسة نادية محمود، سحر حربي(2020)[2]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان: **برنامج تدريبي لتأهيل متدربي مبادرة حياة كريمة للعمل في مجال المصنوعات الجلدية اليدوية**، تناول البحث إعداد برنامج تدريبي لمبادرة حياة كريمة للعمل في مجال المصنوعات الجلدية اليدوية، وهدفت الدراسة إلى إعداد البرنامج التدريبي للمصوغات الجلدية اليدوية طبقًا للأسس العلمية الحديثة، ودراسة أثر البرنامج التدريبي على رفع مستوى المتدربين في تنفيذ التدريبات العملية التقنيات اليدوية، استطلاع آراء المتدربين حول البرنامج التدريبي للمصنوعات الجلدية اليدوية حقيبة اليد النسائية، واستخدمت الدراسة المنهج شبه التجريبي من خلال إجراء التجربة العملية وتدريب المتعلمين على اكتساب مهارات تنفيذ حقيبة لليد، واستخدمت الدراسة مقياس تقدير لتقييم التدريبات العملية، وتوصل البحث إلى أن البرنامج التدريبي نجح فى تحقيق أهدافه، حيث أظهرت النتائج رفع مستوى المتدربين في تنفيذ التدريبات العملية)، والتقنيات اليدوية.

- **دراسة (سناء محمد زهران، 2020)[3] :**

جاءت هذه الدراسة بعنوان: **تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط – تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط**، تهدف هذه الدراسة إلى طرح مقترح الحد من الفقر، والذي يعد إحدى المشكلات الخطيرة التي تهدد فئات المجتمع المصري، وذلك بتفعيل شبكات الأمان الاجتماعي، والتي تعد واحدة من آليات الأمان الاجتماعي المستخدمة للتخفيف من البؤس والفقر الذي أصاب بعض فئات المجتمع، وتتمثل هذه الشبكات في

---

1) عقل بن عبد العزيز(2021)، " أبعاد التنمية المستدامة ومصادرها وتطبيقاتها في ضوء التربية الإسلامية"، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، ج 82،

2) نادية محمود، سحر حربي(2020)، " برنامج تدريبي لتأهيل متدربي مبادرة حياة كريمة للعمل في مجال المصنوعات الجلدية اليدوية"، الجمعية العلمية للمصممين، مجلد 10، العدد 4.

3) سناء محمد زهران،(2020)، " تصور تخطيطي لتفعيل دور شبكات الأمان الاجتماعي في الحد من مشكلة الفقر دراسة مطبقة على برنامج الدعم النقدي المشروط – تكافل وكرامة بمحافظة أسيوط"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، العدد 48، المجلد 1.

البرامج الموجهة من قبل الدولة للفئات ذات الدخول المنخفضة في المجتمع المصري (برنامج الدعم النقدي المشروط – تكافل وكرامة) بالتضمين في محافظة أسيوط.، ، وقد تم اختيار محافظة أسيوط على اعتبارها أكثر المحافظات فقرًا ، حيث بلغت نسبة السكان الفقراء فيها 66.7% ، وهي نسبة الأعلى بين محافظات جمهورية مصر العربية، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، ، وذلك باستخدام استمارة استبيان للمستفيدين، واستمارة أخرى للمسئولين، وقد خلصت الدراسة إلى وضع تصور تخطيطي مقترح يسعى لتفعيل دور شبكات الآمان الاجتماعي في الحد من الفقر (ممثلة في برنامج الدعم النقدي المشروط تكافل وكرامة).

- **دراسة (هويدا عدلي، 2019)[1]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان : دور مؤسسات العمل الخيري في التنمية ومواجهة الفقر، وتناقش هذه الدراسة قضية الجمعيات الأهلية وجهودها في مجال الأعمال الخيرية والحد من الفقر، وتهتم باكتشاف جوانب الخلل في منهجية التعامل مع الفقر، من خلال العمل الخيري والرعائي، والعمل على طرح رؤية بديلة قد تمثل أرضية لحوار مجتمعي حول كيفية الحد من الفقر، وتنقسم الدراسة إلى أربعة أقسام، أولًا: مؤشرات الفقر في مصر، وثانيًا: الملامح العامة لخريطة أهم الجمعيات الأهلية الخيرية في مصر، وثالثًا: جوانب الخلل في منهجية مكافحة الفقر، وأخيرًا بعض الأفكار حول الرؤية البديلة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة ، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: اعتماد برامج لتنمية الأسر الأشد فقرًا، عن طريق تقديم فرص عمل جديدة، وتصميم برامج تدريب وتأهيل للقوى العاملة؛ لإكسابها المزيد من المهارات والكفاءات.

- **دراسة رمضان أحمد عبد المطلب، (2019)[2]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان: المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي ، وهدفت إلى االتأكيد على أنه على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة معدل مشاركة المرأة بصفة عامة، والمرأة الريفية بصفة خاصة، لدفع عجلة التنمية سواء كانت هذه الجهود من خلال منظمات وهيئات ومؤسسات حكومية أو من خلال مشروعات عديدة، فإنه لم تتمكن هذه الجهود من تغيير وضع المرأة، وخاصة المرأة الريفية، فأصبحت أكثر حرمانًا وتهميشًا وفقرًا، وخاصة في المناطق الريفية المترامية الأطراف وفي المناطق النائية، وتهدف الدراسة إلى التعرف على برامج المشروعات الصغيرة، ودورها في زيادة دخل فقيرات الريف وإسهاماتها في مواجهة الفقر، والتعرف أيضًا على الصعوبات التي تواجه تلك المشروعات، وتوصلت الدراسة إلى عديد من النتائج منها: العمل على إقامة شبكة مكاتب لمساعدة العاطلين عن العمل في إيجاد الوظائف الملائمة تعديل قوانين الحد الأقصى لدخل الأسرة؛ للحصول على مساعدات من وحدات الضمان الاجتماعي لتتناسب مع الظروف الحالية وتتناسب أيضًا مع أفراد الأسرة، مع مراجعة معاش الضمان ليتناسب مع عدد أفراد الأسرة وأسعار المواد الغذائية الأساسية

1) هويدا عدلي،(2019)، دور مؤسسات العمل الخيري في التنمية ومواجهة الفقر، مجلة رؤى مصرية، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، مصر، س 5، ع 55.

2) رمضان أحمد عبد المطلب،(2019) المشروعات الصغيرة كأحد آليات دعم فقيرات الريف من منظور التخطيط الاجتماعي، مجلة دراسات الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مج ،٤٦ع ،٧.

الحالية؛ لحماية الأسر الفقيرة وأبنائها، أوصت الدراسة بأهمية تشكيل لجان من وحدات التضامن الاجتماعي بالاشتراك مع القيادات الشعبية بالقرى الفقيرة لدراسة حالات التعسر في سداد القروض، وتقديم المعونة الفنية والمادية اللازمة لهم.

- **دراسة (Sirajudin,2014)[1]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان الحماية الاجتماعية والتأمين الجزئي للعاملين في القطاع غير الرسمي"، استهدفت دراسة برامج التأمينات الرعاية الاجتماعية، حيث قامت بمناقشة مدى إمكانية الحكومة في أن تسهم في تطوير التأمينات الاجتماعية على مسئولية المجتمع، حيث تعد تلك التأمينات من إجراءات الحماية الاجتماعية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التأمينات الاجتماعية أصبحت واحدة من وسائل الحماية الاجتماعية، والتي تسهم في التنمية الاجتماعية والحد من الفقر

- **دراسة (Michael Odei Erdiaw, 2015) Patrick Brandful Cobbinah.[2]:**

جاءت هذه الدراسة بعنوان : إعادة التفكير في التنمية المستدامة في إطار الفقر والتحضر في البلدان النامية، تناولت هذه الدراسة فكرة أن مسار التنمية ليس مثالية والتوسع الحضاري السريع أدى إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي لذلك يجب صياغة سياسات التنمية المحلية لتحل هذه المشكلة وخاصة أن مجمل السكان الفقراء يعيشوا في أماكن غير منظمة يعتمدون على الطبيعة في رزقهم فهم لا يلتزمون بأية قوانين لم تأتي لتحسين مستوى معيشتهم، أما إذا شعروا بأن المتماسات تراعي مصالحهم فإن السكان المحليين يلعبون دورا كبيرا في التنمية المستدامة.

- **دراسة :(Qualls. Sara Honm, 2013)[3] :**

جاءت هذه الدراسة بعنوان علاج الأسرة والرعاية المنزلية وتمكين الأسر لمواجهة تحديات الشيخوخة"، استهدفت توفير الحماية الاجتماعية لكبار السن الذين يعانون من تحديات وأعراض الشيخوخة، بوصفهم من الفئات الأولي بالرعاية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من الصعوبات التي تواجه أسر كبار السن، والذين لا يتوفر لهم الموارد المالية، وتجد الأسرة صعوبة في توفير متطلباتهم، حيث تعجز الأسرة عن تحقيق التوازن بين متطلبات رعايتهم وعلاجهم وبين توفير احتياجات الأسرة وقد ركزت هذه الدراسة على تحقيق الحماية الاجتماعية لتلك الفئة من خلال مساعدتهم على المشاركة في برامج الرعاية والعلاج الأسري وتمكين أسر كبار السن في التغلب على التحديات والعقبات التي تواجههم في توفير الاحتياجات المختلفة للأسرة مقدمة الرعاية لكبار السن.

1) Sirjudin: microinsurance and social protection for workers in the informal sector.M.S.D. V75, 2014.
2) Cobbinah, P.B., Erdiaw-Kwasie, M.O., & Amoateng, P.(2015), Rethinking sustainable development within the framework of poverty and urbanisation in developing countries. *Environmental Development, 13*, 18-32.
3) Qualls. Sara Honm (2013), Caregiver Family Therapy. Empowering families. Tomeet the Challenges of a ging. Washington. Us.M.S. D American psychology cal association 545

- **دراسة :(Shirley Gatenio Gabel, 2012)[1]:**

بعنوان (الحماية الاجتماعية والأطفال في البلدان النامية)، استهدفت الدراسة التعرف على مراحل تطور الحماية الاجتماعية في البلدان النامية وكيفية ارتباطها بأوجه ضعف الأطفال، والتوصل لعرض النماذج المفاهيمية المختلفة للحماية، وكيف تغيرت وتأثرت هذه النماذج بتغير تعريف الفقر والنمو في المعرفة عبر الوطنية ورسم السياسات، ثم التعرف على برامج التحويلات النقدية التي أدخلت وآثارها على رفاهية الطفل، وتوصلت إلى وجود الحاجة إلى التركيز على استراتيجيات الحماية الاجتماعية على نطاق المنظومة لمعالجة أوجه الضعف لدى الأطفال والاتجاهات المستقبلية اللازمة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: إيجاد آلية لتشغيل الفقراء من خلال القروض متناهية الصغر وبدون فوائد،وذلك.لرفع.قدرة.الفئات.الفقيرة، وكذلك أهمية تفعيل دور المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية في تدريب وتأهيل الفئات الفقيرة، وذلك لتحويلهم من طالبي المنح والدعم إلى فئات متنوعة.

1) Gabel, S. G. (2012), Social protection and children in developing countries. *Children and Youth Services Review*, *34*(3), 537-545.

الفصل الثاني: التنمية المستدامة

2.1 مفهوم التنمية المستدامة :

تسبب الاستخدام المفرط لمصطلح "المستدامة" أو "الاستدامة" في المجالات العملية المختلفة إلى صعوبة تحديد وتوثيق المفهوم، مما ترتب عليه دعوة العديد من الكتاب إلى الحاجة إلى التركيز على تحديد المفاهيم، والوقوف على المعنى الدقيق لمصطلح التنمية الاستدامة يرجع مصطلح "المستدامة" في اللغة اللاتينية القديمة إلى كلمة "sustenere" ، والتي تعني "الحفاظ والاحتفاظ بالشيء وصيانة استخدامه للإبقاء عليه[1] "وترجع أصول المصطلح إلى القرنين الثامن عشر عند استخدام الكلمة في الغابات الألمانية، حيث كان الأساس لاستخدام المصطلح من قبل الألمان هو المنظور الطويل الأجل نسبيًا في إدارة الغابات[2]. كما يعرف روبرت سولو "التنمية المستدامة" بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة والمحافظة على الوضع الذي ورثه الأجيال. وتوسع في مفهوم الطاقة الإنتاجية فاعتبرها ليست فقط الموارد الاستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية، بل تتعدى ذلك، فتشمل إلى الجانب المادي الجانب المعنوي أو المعرفي، والذي يشتمل على طبيعة وحجم الادخار ونوعية الاستثمار لفائض القيمة، بالإضافة إلى مبدأ الاستهلاك الرشيد للموارد الاقتصادية الحالية والمستقبلية[3] ومفهوم سولو للاستدامة يضمن بذلك المستوى المعيشي للأجيال المستقبلية، كما هي متاحة للأجيال الحالية على الأقل وضمان الاستمرار ، كما استعمل العالم الأمريكي(D.H Meadow) مصطلح الاستدامة في كتابه "حدود التنمية" على أنه يعني الاستقرار البيئي والاقتصادي الذي مما سبق يتضح أن التنمية المستدامة جاءت لسد الفجوة بين التنمية الاقتصادية والبيئة.

يتصف بالاستدامة، وتناول أيضًا المشكلة التي تنشأ بسبب الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية المحدودة للكرة الأرضية[4]

2.2 أهداف التنمية المستدامة 2030:

ففي الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر ،2015بمدينة نيويورك اجتمع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، لاعتماد أول خطة للتنمية المستدامة لكوكب الأرض، وبدعم قوي غير مسبوق من كل دول العالم، مكتسبة قوة دفع من النجاح الذي تحقق في تنفيذ خطة الالفية الإنمائية خلال الخمس عشر سنة الماضية، حيث تهدف إلى استكمال طريق التحفيز نحو التنمية المستدامة (بعد خطة الألفية الإنمائية) لخمسة عشر عام أخرى تالية بإعلان أهداف التنمية المستدامة .2030حيث تمثل هذه الخطة برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وإلى تعزيز السلام العالمي والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، باعتباره أكبر تحدي

---

1) حسين الجمال (1999)، مجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تحسين المستويات المعيشية. أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، أكتوبر.

2) United Nations The International Forum for Social Development (2006), Social Justice in an Open World - The Role of the United Nations, New York. Department Economic and social affairs, Division for Social Policy and Development,

3) أحمد عبد الفتاح الجي(2013)، التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والعملية الحديثة الإسكندرية، المكتب الجامعي الميث،

4) توني ديدنز (2020) ، ترجمة: أحمد تيد، محمد محي الدين: الطريق كانت تجديد الديمقراطية الاجتماعية (القاهرة..

يواجه العالم والشرط الرئيسي والأهم لتحقيق التنمية.. كما تناولت الخطة الأبعاد الجوهرية التي انشأت من أجلها والتي يمكن ايجازها في(:)United Nations, 2015

الناس : من خلال القضاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أنه يمكن لجميع البشر تفعيل طاقتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي[1]. **الكوكب:** من خلال حماية كوكب الأرض من التدهور بطرق تكفل الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج، وإدارة موارد كوكب الأرض الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حماية تغير المناخ، حتى يمكن دعم احتياجات الأجيال الحالية والقادمة.[2] **الازدهار** من خلال ضرورة أن يتمتع جميع الناس على الكوكب بحياة يعمها الرخاء تلبي طموحاتهم وتكفل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة[3]. **السلام:** من خلال تشجيع قيام مجتمعات يعمها السلام والعدل تتسع لجميع البشر، وتكوين مجتمعات تخلو من الخوف والفزع ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية مستدامة.[4] الشراكة من خلال حشد الوسائل الضرورية لتنفيذ الخطة وأهمها تنشيط التجارة العالمية من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز روح التضامن الدولي، مع التركيز على احتياجات المناطق الأكثر فقرًا وضعفًا، وبمشاركة الجميع[5]. خطة التنمية المستدامة 2030 والتي انطلقت تحت شعار تحويل عالمنا[6].

وشملت الأهداف العامة على [7]:

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.
5. تحقيق المساوة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة
7. ضمان حصول الجميع على تكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة والموثوقة والمستدامة .

---

1) Blake, Raymond. (2003). Regional and Rural Development Strategies in Canada: The Search for Solutions. Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, March: http://www.gov.nf.ca/publicat/royalcomm/research/blake.pdf
2) Farrington, J.; I. Christoplos; A. D. Kidd; & M. Beckman. (2002.) Can Extension Contribute to Rural Poverty Reduction? Synthesis of a Sixcountry Study. ODI, Agricultural Research and Extension Network, paperno. 123. London
3) حفناوي، عبدالله عبد الشافي، وميللر، بينهارد، ،(٢٠٠٣) ، مرجع سابق.
4) المرجع.السابق،.ص.30.
5) جوهانسبرج ، (٢٠٠٢) : في وزارة الشؤون البلدية والقروية، التنمية العمرانية لمنطقة المدينة المنورة من منظور الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، أمانة المدينة المنورة ، تقرير (الإسكو) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (٢٠٠٧م)، موجز التقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة.
6) الشهري، فائز،(1427) ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، تقنية البناء ، العدد السابع العام الرياض ، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
7) المرجع السابق.

8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع
9. إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع وتشجيع الابتكار.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره.
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق.التنمية.المستدامة.
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدامة وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وشاملة للجميع على جميع المستويات.
17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. والجدير بالذكر أن الأهداف والغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة، تحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ويعتزم العمل بها حتى عام 2030.كما انها تؤكد على نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في تشكيل هذه الخطة الجديدة. وهي تشمل إعلان ريو ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

2.3أبعاد التنمية المستدامة:

لدراسة التنمية المستدامة مداخل وجوانب متعددة لكن الأدبيات المختلفة في حقل الاقتصاد تصب جميعها في أن مفهوم التنمية المستدامة يخرج إطاره المعياري من ثلاث ابعاد أساسية هي التنمية الاقتصادية والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية وقبل تناول هذه الابعاد نؤكد أنها تتلاقى وتتشابك معا في مجالات متعددة. أما الجوانبالاخرى المشتقة فاشهرها الجانب المؤسسي والجانب التكنولوجي والجانب الإداريوجانب التنمية البشرية، وهذه الجوانب ايضا يخرج منها جوانب فروع أخرى [1] .

البعد الأول يركز على الجانب الاقتصادي والذي يعتبر أكثر عمقا لتفسير مفهوم التنميةالمستدامة حيث يرّكز على الاستخدام الامثل للموارد للحصول على الحد الأقصى منالمنافع في ظل الحفاظ على تنوع الموارد واستخدامها ولا

1) Blake, Raymond. 2003. Regional and Rural Development Strategies in Canada: The Search for Solutions. Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, March: http://www.gov.nf.ca/publicat/royalcomm/research/blake.pdf

يـؤدي إلـى تقليـل الّـدخل الحقيقـي فـي المسـتقبل. وفـي هـذا الصـدد تهـتم الـدول المتقدمـة بخفـض اسـتهلكها فـي مستوياتالطاقة والموارد، بينما الدول النامية تسعى إلى التوظيف الأمثل للموارد بهدف رفعمستوى معيشة المواطن ومحاصرة الفقر، وبعبارة أخرى ضمان تنمية دخل الفرد فيالمستقبل بحيث لا يقل عن دخل الفرد في الجيل الحالي. وخلال فترة التسعينات زادالاتجاه لإدخال البعد البيئي في مجال الاقتصاد في الاعتبار وبذلك تغيير مفهوم التنمية ومن ثم الاقتصادية من زيادة استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات الإنسانيةالمتعددة والمتجددة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة والتي لا تمنع الاستغلالالكثيف للموارد الاقتصادية مثل المياه أو النفط أو الغابات، ولكنها ترفض الاستغلال الجائر لهذه الموارد بحيث تؤثر على نصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب أو غير المتجددة، وبرز مفهوم التنمية الاقتصادية البحتة الذي لا يأخذ في الاعتبار البعد البيئي ويعتبر محل انتقاد من جميع الأوساط والمؤسسات الاقتصاديةالعالمية؛ لدرجة أن اطلق عليه البعض "التنمية السوداء"[1]

أما البعد الثاني هو البعد الاجتماعي فيركز على الانسان وعلاقته المتبادلة وعدمالتمييز وتحسين مستوى المعيشة من خلال التعليم والصحة والمساواة واتاحة فرصالحرية والمشاركة السياسية، والاستدامة من المنظور الاجتماعي تعني التركيز بشكل أساسي على توفير فرص الحصول على العمل اللائق، والخدمات العامة، وكيفية تحقيق النمو،الذي يأخذ بعين الاعتبار قضايا الصحة والقضاء على الأوبئة والامراض ومستوياتالتعليم والتدريب والعدالة الاجتماعية، وتشمل التنمية الاجتماعية ايضا قضايا الفقر بأنواعه والقضاء على الجوع، وقضايا المأوى ونوعية الحياة، والأمن الاجتماعي والنمو السكاني واعداد الوفيات وبخاصة في المراحل المبكرة من العمر[2].
البعد الثالث يركز على الجانب البيئي والذي ينظر إلى التنمية المستدامة على اساساستخدام الموارد الطبيعية المتجددة، بأسلوب لا يؤدي إلى فنائها أو تدهورها أو تناقصقدرتها بالنسبة للأجيال القادمة، والمحافظة على رصيد ثابت لا يتناقص من الموارد الطبيعّية .

وهناك تداخل واضح بين مشكلات البيئة والتنمية ومن ثم ظهر مصطلح التنميةالمستدامة. فعلى الصعيد البيئي تصبح التنمية مستدامة عند الاستخدام الأمثل للأراضيالزارعية والموارد المائية، مما يضاعف المساحة الخضراء.

ومن هذا المنطلق تكون الاستدامة عدم الإساءة إلى موارد الثروة الطبيعية، واستخدامها بحرص شديد ينتقل البعد المؤسسي المستدام من أليات الفكر الإداري التقليدي إلى فكر يواكبالتطورات في مفهوم التنمية المستدامة بجوانبها الرئيسية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، سواء على مستوى الدولة بسلطاتها أو على مستوى القطاعات الثلاث، القطاع العام والخاص وقطاع المجتمع المدني. فالتنمية المستدامة تهدف في الأول والأخر المحافظة على النظام الكوني الموحد باعتباره جزءا لا ، والدول باعتبارها مكونات هذا النظام الكوني لا يمكن أن تعمل منفردة، ولذلك يجب أن تعمل بشكل تعاوني على المحافظة على الموارد والثروات الطبيعية وعلى تنمية البشرية الإنسانيةوتحقيق النهضة للعيش برفاهية وسلام وتحقيق العدل والإنصاف، وعلى جانب أخرتتفاعل الدول بعضها

1) Blake, Raymond. 2003. Regional and Rural Development Strategies in Canada: The Search for Solutions. Royal Commission on Renewing an d Strengthening Our Place in Canada, March: http://www.gov.nf.ca/publicat/royalcomm/research/blake.pdf

2) ياسر قصاص(2003)، الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية.

مع بعض في بيئة يسودها السلام والاحترام خالية من التلوثوالمخاطر والنزاعات والحروب. البعد المؤسسي هو المسئول عن تحقق التكامل لأبعاد وأهداف التنمية المستدامة[1].

2.4 مؤشرات التنمية المستدامة :

تضم أهداف التنمية المستدامة ١٣٤مؤشراً تضم أهداف التنمية المستدامة مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: (بيئية – اجتماعية – اقتصادية – إدارية). ويوضح جدول رقم(1– 1) (نماذج من تلك المؤشرات)

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
المحور الاجتماعي	١ – المساواة الاجتماعية	المساواة في توزيع الموارد وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات، وتتضمن فرص الحصول على العمل والخدمات العامة كالصحية والتعليمية.	تم اختيار مؤشرين رئيسيين لقياس المساواة الاجتماعية وهما: • الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ، ونسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان في سن العمل. • المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.
	٢ – الصحة العامة	الحصول على مياه شرب نظيفة وغذاء صحي وحماية صحية دقيقة.	• حالة التغذية: وتقاس بالحالات الصحية للأطفال. • الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات. • الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية ومربوطين بمرافق تنقية المياه. • الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال ونسبة استخدام موانع الحمل.
	٣ – التعليم	الحصول على التعليم وزيادة فرص التدريب والتوعية العامة	• التعليم: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس من التعليم الابتدائي. • محو الأمية: ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

تابع الجدول (1–1)

1) تقرير (الإسكو) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة ٢٠٠٧م، موجز التقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة.

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
	٤- السكن	توفر السكن المناسب	• نسبة المساحة المبنية لكل شخص.
	٥- الأمن	الأمن الاجتماعي والحماية من الجرائم	• عدد الجرائم المرتكبة لكل ١٠٠ ألف شخص من سكان الدولة.
	٦- السكان	هنالك علاقة عكسية بين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية ونسبة التصنيع العشوائي والنمو الاقتصادي غير المستدام.	• النسبة المئوية للنمو السكاني.
المحور البيئي	١-الغلاف الجوي	هنالك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته، ومنها التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء.	• التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. • ترقق طبقة الأوزون: ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون. • نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضارية.
	٢-الأراضي	فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية السطح، وأيضاً من	• الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية، واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية.

تابع جدول 1-1)

محور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
		الموارد الطبيعية المرجودة فيها، وحتى المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش عليها.	• الغابات: ويتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض ومعدل قطع الغابات. • التصحر: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية. • الخضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.
	٣- المياه العذبة	من أكثر الموارد الطبيعية تعرضاً للاستنزاف والتلوث، وتعد أنظمة المياه العذبة من أنهر وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضاً للتأثيرات السلبية	• تقاس نوعية المياه بتركيز الأكسجين المذاب عضوياً ونسبة البكتيريا المعوية في المياه، أما كمية المياه فتقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنوياً مقارنة بكمية المياه الكلية.
	٤- التنوع الحيوي	حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات. أن حماية التنوع الحيوي والاستخدام المستدام لعناصره وكذلك الموارد المتجددة الأخرى يعد شرط لاستدامة التنمية.	• ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسين هما: الأول هو الأنظمة البيئية، والتي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة. والمؤشر الثاني هو الأنواع: ويتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

تابع جدول (1-1)

المحور	المؤشر	تعريف المؤشر	كيف يقاس المؤشر
المحور الاقتصادي	١ – البنية الاقتصادية	وهي تعبر عن: الأداء الاقتصادي والتجارة والحالة المالية.	• الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد، ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي. • التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات. • الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.
	٢ – أنماط الإنتاج والاستهلاك	إن أنماط الإنتاج غير المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، لذا لا بد من حدوث تغيير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوٍ.	أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة هي: • استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المادة في الإنتاج والمقصود من المادة هنا كل المواد الخام الطبيعية. • استخدام الطاقة: وتقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي، وكثافة استخدام الطاقة. • إنتاج وإدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية، وإنتاج النفايات المشعة وإعادة تدوير النفايات. • النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنوياً لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة، طائرة، مواصلات عامة، دراجة هوائية، الخ.).

تابع جدول (1–1)

2.5 التنمية الريفية المستدامة:

مفهوم التنمية الريفية المستدامة:

تطور مفهوم التنمية الريفية تاريخيًا عبر عدة حقب ومراحل من المفهوم المحلي المحدود لتنمية المجتمع المؤسس على فكرة تشجيع العون الذاتي لتوفير الخدمات الاجتماعية في المجتمعات المحلية عبر مفهوم التنمية الريفية المتكاملة إلى المفهوم الشامل للتنمية الريفية المستدامة الذي برز ووجد الاهتمام المتزايد والدعم من كافة المنظمات التنموية في الآونة الأخيرة [1]

التنمية الريفية هي تحسين ظروف المجتمعات الريفية الشاملة، بما في ذلك الاعتبارات الاقتصادية ونوعية الحياة مثل البيئة والصحة والبنية التحتية والإسكان. بالنسبة لمعظم المجتمعات الريفية الصغيرة، ينطوي هذا التحسين على نمو إعداد السكان وفرص العمل، وعلى الرغم من ذلك، فإن مثل هذا النمو ليس ضرورة أو شرطا كافيًا للتنمية الريفية[2].

وبينما تعني التنمية الريفية مختلف السياسات الحكومية الرامية إلى تحسين فرص العمل ومستويات الدخل والمعيشة العامة في المجتمعات المحلية الريفية، فهي أيضا تعني المبادرات المختلفة لتحسين خدمة النقل والمواصلات وغيرهما من الخدمات العامة التي تقدم لتطوير الإقليم أو الدولة بأسرها، كما تشمل التنمية الريفية أيضا العديد من البرامج الاجتماعية التي يتم تصميمها لرفع مستويات الدخل والمعيشة لجميع المواطنين[3]

2.6 التنمية الريفية بمصر:

التنمية الريفية بمصر تهدف إلى تحقيق النهوض بالقرية المصرية من خلال إمدادها بكافة الاحتياجات الأساسية وتضييق الفجوة الموجودة بين القرية والمدينة من حيث حجم الخدمات وتوزيعها وجميع المقومات اللازمة للحياة الكريمة، وإنشاء المدارس والطرق، والقرية المصرية هي جزء من التقسيم الإداري بالدولة والذي يعتمد على تقسيم الدولة إلى محافظات)حضرية(ومديريات لها عواصم)مدينة رئيسية(، ثم مراكز لها عواصم أيضا(مدن فرعية (ويتبع تلك المدن الفرعية عدة قرى)وهناك قرى رئيسية وقرى فرعية(ويتبع القرى تجمعات ريفية أصغر) عزب، نجوع، كفور(ويعتمد هذا التقسيم على تدرج هرمي لخدمات الشرطة والأمن فالقرية لها عمدة والقرية الرئيسية بها نقطة سلطة والمدينة الفرعية بها مركز شرطة)دائرة انتخابية(ثم مديرية الأمن في المدينة الرئيسية. يلخص الجدول ٢المعلومات الأساسية عن جمهورية مصر العربية؛ السكان، ومعدل نمو السكان، ومساحة الأراضي، ومساحة الأراضي الزراعية، الناتج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي)الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد، والقيمة المضافة، والقيمة المضافة للصناعة، والقيمة المضافة للخدمات[4].

---

1) الخضيري، عبدالعزيز(2006)، التنمية ..المفهوم والممارسة، صحيفة الاقتصادية، عدد ٤٨٠٢ م٢

2) Brundtland, H., (1987), Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development. Oxford

3) مكتب العمل الدولي: الخلاص من الفقر(2003) (جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 49، مي مية (و ياد)- لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)– اللقى وطرق قياسه في منطقة الإسكرا– محاولة لبقاء قاعدة المؤشرات الافريقية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢،

4) إبراهيم، محمد، ،(١٩٩٥)التنمية السلبية للقرية المصرية، مؤتمر التنمية البيئية الريفية، جامعة عين شمس، جمهورية مصر.

2.7.مشاكل القرية المصرية:

عاش الفلاح لفترة طويلة من الزمن عبدا للأرض ،لا يتمتع بحصيلة عرقه وجهده في ظل سخرة واحلال واقطاع ولم يكن له أي حقوق أو صوت مسموع يصل إلى الحكومة مطالبا بتحسين معيشته أو أحوال قريته وبالتالي لم يكن أي اهتمام من جانب الحكومة بتوفير أي نوع من الإصلاح أو تقديم الخدمات لأهل الريف مما ساعد على انتشار وتفشى الكثير من المشكلات والمعوقات. ولو أن كل قرية تتميز عن غيرها بما يتشابك فيها من علاقات ومصالح وعادات وطرق للحياة إلا أن هناك مجموعة من المشكلات العامة يشترك فيها الريف بصفة عامة .

ومن أهم المشاكل التى تعانى منها القرية المصرية التزايد المطرد فى عدد السكان و إستمرار تأكل الأراضى المزروعة نتيجة لزيادة الكتلة العمرانية السكنية من جانب و زيادة عمليات التجريف من جانب أخر و عمليات التبوير لصالح إنشاء مشروعات خدمية أو صناعية أو مرافق عامة من جانب ثالث . هذا بالإضافة إلى وجود ظاهرة تفتيت ملكية الأراضى الزراعية حيث يقوم معظم الورثة بتقسيم قطعة الأرض التى يرثونها إلى مساحات صغيرة لا تساعد الفلاح على أن يعيش فى مستوى مناسب , كما أنها لا تمثل وحدة إنتاجية اقتصادية . و تقدر مساحة الأراضى التى يكتسحها التوسع العمرانى بحوالى 60000 فداناً سنوياً مما يترتب عليه انخفاض نصيب الفرد من هذه الأرض .

هذا بالإضافة إلى حدوث تغير نوعى فى العمالة المشتغلة فى الريف حيث أصبحت تضم شرائح عديدة من المهن و الحرف التى لا صلة لها بالزراعة مع وجود اتجاه متزايد نحو الإعتماد على العمالة المأجورة بسبب هجرة العمالة الزراعية سواء بالهجرة الداخلية أو الخارجية دون أن يصاحب ذلك إحلال الألة الزراعية بالقدر الكافى محل العمل اليدوى . ولقد تغيرت نظرة الفلاح للأرض بعد أن أصبح يقارن بين الدخل المتولد عنها و الدخل المتولد عن الأنشطة الأخرى كما تغير الشكل العمرانى للقرية حيث أصبح 25٪ تقريباً من مساكن القرى تتخذ نمط الشقة السكنية بدلاً من المنزل الريفى التقليدى و ذلك بسبب ضيق المناطق السكنية و قوانين البناء التى تحد من البناء على الأراضى الزراعية الأمر الذى غير من نمط المعيشة للفلاح و من سلوكياته . كما أثرت مشاريع مد المرافق و الخدمات العامة و شبكة الطرق و الاتصالات على القرية المصرية و على نمط المعيشة للفلاح بأثر سلبى لم يكن فى الحسبان عند التخطيط لتوفير و بناء تلك المشاريع .

فقد كان الهدف الأساسي من بناء تلك المشاريع هو الإرتقاء بالبيئة العمرانية للقرية و النهوض بمستوى معيشة الفلاح من خلال نهضة شاملة فى جميع المرافق من توفير المياه النقية و عمل مشاريع للصرف الصحى و مد القرية بالكهرباء ووسائل الإتصال و شبكات الطرق ثم التنمية الإجتماعية للمجتمع الريفى تشارك فيها كل الأجهزة المعنية من ثقافة و إعلام و شئون إجتماعية و محو أمية و غيرها و أخيراً التنمية الإقتصادية بهدف رفع إنتاجية القرية و إسهامها فى التنمية الإقتصادية الشاملة للبلاد .

أما فى مجال توصيل شبكات الكهرباء إلى القرية فقد كان الهدف الأساسى هو إنارة القرى وإدخال وسائل الاتصال والإعلام بها لزيادة وعى الفلاح بمشاكله و حياته إلا أن ذلك انعكس بشكل سلبى على نمط معيشة الفلاح حيث زاد استهلاك الفلاح من الطاقة الكهربية أكثر مما هو متوقع و ذلك راجع إلى سوء استغلاله للكهرباء فى الإنارة وإسرافه فى تشغيل أجهزة الراديو كاسيت و التلفزيون والثلاجات والمراوح وغيرها من الأجهزة الاستهلاكية, الأمر الذى حد من خروج الفلاح مبكراً إلى أعمال الزراعة والفلاحة كما أنه مع دخول التلفزيون إلى القرية كان من

الواجب أن يواكب ذلك عمل برامج موجهة إلى الفلاح لتوعيته بظروف معيشته و تثقيفه و تعليمه و محو أميته و الارتقاء ببيئته العمرانية.

تعانى جمهورية مصرالعربية من العديد من المشاكل الإقتصادية والإجتماعية و العمرانية و من أهم أسباب تلك المشاكل هو الزيادة المطردة فى عدد السكان بمعدلات تفوق معدلات التنمية حيث زادت معدلات النمو السكانى فى مصر من 1,3٪ عام 1970م إلى 2,8٪ عام 1986م بالإضافة إلى التوزيع الغير متعادل للسكان حيث يتمركز أكثر من 98٪ من عدد السكان على 4٪ من مساحة الجمهورية فى وادى النيل و الدلتا , أضف إلى ذلك ظاهرة الهجرة من الريف إلى الحضر و ظهور المناطق العشوائية فى المناطق الحضرية و الريفية و زيادة الرقعة العمرانية على حساب الأراضى الزراعية .

ولحل مشكلة الإسكان و مشكلة زيادة الكثافة السكانية على الأراضى الزراعية دعت الحكومة إلى سياسة استصلاح الأراضى الصحراوية و التى بدأت بعد قيام ثورة 1952 م حيث مرت بمراحل متعددة و سياسات متنوعة و أهداف متجددة بدأت بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى كحل لمشكلة الطبقات الفقيرة من الريف و قد وُجِد فى إعادة توزيع الأرض حل جزئى لمشكلة الفلاحين الذين لا يملكون أرضاً زراعية مع ضرورة العمل على زيادة الرقعة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائى و خلق مجتمعات جديدة و الحد من التكدس فى وادى النيل . ثم دعت الحكومة بعد ذلك فى السبعينات إلى إعادة تطوير القرية المصرية و لتحويلها من مناطق طرد إلى مناطق جذب وهو ما يعرف بالهجرة المضادة من المدينة إلى القرية , و بعد ذلك فى النصف الثانى من السبعينات ظهرت الدعوة إلى تعمير الصحارى و إقامة المدن و المجتمعات العمرانية الجديدة فى الصحراء و كانت البداية من خلال ورقة أكتوبر 74 والتى أقرتها الحكومة .

وبالرغم من جميع السياسات المتنوعة التى أنتهجتها الحكومة على مر السنين فمازالت مشاكل التنمية الريفية تزداد سوءاً بالرغم من المجهودات التى بذلت فى ذلك المجال و لم تؤتى تلك السياسات ثمارها بل زادت الرقعة العمرانية على حساب الأراضى الزراعية فى الحضر و فى الريف على حدٍ سواء , و مما لا شك فيه أن الكثير من المشكلات التى يعانى منها الريف المصرى فى الوقت الراهن تعد انعكاسات لتراكمات تاريخية طويلة , فإن التغيرات التى طرأت على القرية المصرية خلال العقدين الماضيين و التى جاءت انعكاساً لتطورات اقتصادية واجتماعية محلية و خارجية بالغة السرعة أثرت بشكل سيئ على بيئة القرية و نسيجها العمرانى و على نشاطاتها الاقتصادية و على العلاقات الاجتماعية بين أفرادها .

2.8 البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة «شروق»:

بدأ جهاز بناء وتنمية القرية المصرية وبناءاً على قرار المؤتمر الأول للتنمية الريفية في أكتوبر 1994م تنفيذ هذا البرنامج والذي يستندا أساساً إلى مبدأ المشاركة الشعبية فى كافة علميات التنمية ومراحلها فكراً وتخطيطاً وتمويلاً وتنفيذاً بمساندة مالية وفنية من الدولة، وتشمل الأهداف العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة «شروق» كلاً من:

- التنمية البيئية المحلية، التنمية الاقتصادية المحلية، التنمية البشرية المحلية، التنمية المؤسسية المحلية.

ويتضمن الهدف الاستراتيجي لبرنامج «شروق» جانبين لابد أن يتحققا معاً، الجانب الأول: التقدم المستمر في نوعية الحياة الريفية ولجميع أبناء المجتمع.

الجانب الثاني: الارتقاء المتواصل بمستوى مشاركة المواطنين في عمليات التنمية.

آليات تنفيذ البرنامج: تم إنشاء لجان ومندوبين للبرنامج – حتى نهاية يونيو 2002م – في عدد كبير من قرى مصر وتبلغ 1130 لجنة على مستوى المربعات السكنية في القرى ويتركز مهام أعضاء هذه اللجان وهم في الغالب من المتطوعين – في أن يكونوا حلقة الصلة الدائمة بين أهالي المربع وبين أنشطة ومشروعات برنامج «شروق» كما تم إنشاء مثلها للمرأة الريفية.

- لجان شروق على مستوى المراكز الإدارية بلغت 185 لجنة.
- لجان شروق على مستوى المحافظات وتبلغ 26 لجنة.
- كما أن هناك 4 لجان تنسيق مركزية ولجنة فنية.

ويعمل جهاز بناء وتنمية القرية بوصفه أمانة فنية عامة للبرنامج ويموِّل بعض أنشطته من موارده المالية و يتابع تنفيذ كافة أنشطة البرنامج على المستوى القوى.

إنجازات برنامج شروق: حقق البرنامج حتى منتصف عام 2002م كثيراً من الإنجازات سواء على مستوى المواطن الريفي حيث ساعد البرنامج على الارتفاع بمستوى مشاركة المواطن في تنمية مجتمعه، وعلى صعيد الإنجازات المادية خلال الفترة من (1995/94 – 2002/2001) يمكن إيجازها فيما يلي:

بلغ إجمالي استثمارات البرنامج 1877.8 مليوناً من الجنيهات منها نحو 545 مليوناً من الجنيهات مشاركات شعبية بنسبة 29%، وقد بلغت استثمارات مشروعات البنية الأساسية منها نحو 75.9% ومشروعات التنمية البشرية نحو 16.3% ومشروعات التنمية الاقتصادية 7.8% من جملة استثمارات البرنامج، بينما بلغ عدد المشروعات التي نفذها البرنامج 76138 منها 28764 مشروعاً للبنية الأساسية، 4129 مشروعاً للتنمية البشرية أما المشروعات الاقتصادية فبلغت 43245 مشروعاً .

الفصل الثالث: مبادرة حياة كريمة

3.1 التعريف بمبادرة حياة كريمة :

في ظل تصاعد الاهتمام العالمي بتحسين جودة حياة المواطنين على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية، استمدت سياسات الحماية الاجتماعية أهميتها في ضوء تزايد الفئات المستضعفة والمهشمة داخل المجتمعات، خاصة في ظل إقدام الحكومات على إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية التي يتحمل عبئها المواطن البسيط، وهنا يبرز التحدي الأكبر في تحقيق التوازن بين عمليات الإصلاح الاقتصادي من جانب، وتوفير الحماية الاجتماعية للمواطنين من جانب آخر.[1].

أعطت الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا فى الوقت الراهن للنهوض بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للأسر غير العاملة بوظائف الدولة، وتوفير كافة الخدمات الأساسية للحصول على فرص عمل وزيادة قدراتها الإنتاجية بما يساعد في تحقيق حياة كريمة لهم، وأطلقت العديد من المبادرات خلال السنوات الأخيرة ومع تطور مفهوم المبادرة أصبحت المبادرة فكرة وخطة عمل تطرح لمعالجة قضايا المجتمع وتتحول إلى مشاريع تنموية قصيرة المدى وبعيدة المدى، وتصدر عادة عن المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية والجمعيات الخيرية والتطوعية تأخذ طريقا فرعياً عن الأهداف الرئيسية للمؤسسة أو الجمعية، فتحقق أهدافها الفرعية بشكل مستقل[2].

أطلق الرئيس عبد الفتاح السيسي في 2 يناير 2019 مبادرة "حياة كريمة" وهي المبادرة الوطنية التي تهدف إلى توفير حياة كريمة لتحسين مستوى الحياة للفئات المجتمعية غير العاملة بوظائف الدولة، وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القرى والمناطق المختلفة عن طريق التدريب والتشغيل من خلال مشروعات متناهية الصغر، حيث خصصت الحكومة 103مليار جنيه لمبادرة "حياة كريمة" لغير القادرين وتطوير وتوفير كافة المرافق، والخدمات الصحية، والتعليمية، والأنشطة الرياضية، والثقافية.[3]

وتستهدف مبادرة "حياة كريمة" توسيع مظلة الحماية الاجتماعية الشاملة بالتركيز على تلبية احتياجات المواطنين في القرى الأكثر احتياجا، كما تبتغي المبادرة تحقيق هدف العدالة المكانية، وهو الهدف الذي يتعامل مع الفجوة التنموية الجغرافية لصالح بعض المناطق مثل ريف الوجهّ القبلي وبعض المناطق الأخرى. وتمثل هذه المبادرةً نموذجا للشراكة بين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. تتمثل الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية في وزارات التضامن الاجتماعي والتخطيط والتنمية الاقتصادية ؛والقوى العاملة ؛والتنمية المحلية؛ والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وغيرها من المؤسسات الحكومية. كما يشارك فيها عدد من الجمعيات الأهلية، فضلا عن القطاع المصرفي وبيت الزكاة والصدقات المصري وبعض الجامعات. الخاصة[4] تتحدد أهداف المبادرة في أربعة أهداف استراتيجية وهي:

---

1) هناء محمود حامد، وآخرون(2021،)، " آليات وسياسات الجهات الحكومية للتخفيف من حدة الفقر دراسة سوسيولوجية لواحة سيوة"، مجلة البحث العلمي في الآداب، ج 2، ع 22.
2) المصدر السابق.
3) المرجع السابق ص 21.
4) نادية محمود، سحر حربي(2020)، " برنامج تدريبي لتأهيل متدربي مبادرة حياة كريمة للعمل في مجال المصنوعات الجلدية اليدوية"، الجمعية العلمية للمصممين، مجلد 10، العدد 4.

بناء الإنسان، وتحسين جودة حياة المواطنين، وتحسينً مستوى معيشة المواطنين الأكثر احتياجا، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج .وتسعى المبادرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبالتحديد الهدف الأول وهو القضاء على الفقر بكل صوره وفي كل مكان، والهدف العاشرِ الخاص بالحد من التفاوت داخل البلدان وفيما بينهاّ، ومع ذلك تتماس كل تدخلات المبادرة مع مجمل أهداف التنمية المستدامة. وربما تتبلور أهمية هذه المبادرة في تصميمها تدخلات قصدية لتحقيق أهداف محددة فيً المناطق الأكثر احتياجًا. ولهذا السبب أعدت صيغة تمويلية لتوزيع الاستثمارات على القرى المستهدفة، تأخذ في الاعتبار متغيرين أساسيين، وهما عدد السكان ومعدل الفقر في كل قرية، بغية الوصول إلى سقف تمويلي استرشاديُ يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أولويات التمويل. وتجدر الإشارة إلى أن الأمم المتحدة قد أدرجت مبادرة حياة كريمة ضمن أفضل الممارسات الدولية للعديد من الأسباب: المبادرة لديها مستهدفات كمية واضحة، قابلة للقياس وتتبع مستوى الإنجاز، قابلة للتحقق لدخولها حيز التنفيذ، توافر الموارد التي تضمن تنفيذها، لها نطاق زمنى محدد، وتتلاقى مع العديد من أهداف التنمية المستدامة.

3.2 المؤشرات والإنجازات التي حققتها المبادرة حتى 2022:

بدأت المرحلة التجريبية في العام المالي 2019/2020 وركزت على تطوير بعض المناطق الأكثر فقرا. وجرى تخصيص نحو 13.5 مليار جنيه. لتطوير 375 قرية على مستوى الجمهورية. وتخطت معدلات الفقر 70% خلال ثلاثة أرباع خلال تلك الفترة.

ثم توسعت المبادرة: في ديسمبر 2020 أمر الرئيس السيسي بتوسيع المبادرة لتشمل أكثر من 4500 قرية و58 مليون نسمة، أو 56% من السكان،. سيجري تنفيذ المبادرة حتى العام المالي 2022/2023

تقدر الحكومة التكلفة الإجمالية للمبادرة بنحو 45–50 مليار دولار (700–790 مليار جنيه). وتعمل المبادرة على دراسة كل منطقة مستهدفة على حدة لتحديد ما تحتاجه لتوفير حياة كريمة لسكانها، وبناء على ذلك، يخصص عدد من المشاريع المحددة والميزانية المطلوبة لكل قرية، ، مضيفا أنها إحدى أكبر المبادرات من نوعها في العالم، وتأخذ في اعتبارها جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر المحددة من قبل الأمم المتحدة.

التمويل الرئيسي للمبادرة يأتي من الاستثمارات العامة للدولة وأجهزتها. ويساهم صندوق تحيا مصر ومنظمات المجتمع المدني وصناديق التنمية المحلية والتبرعات الأخرى في تمويل تلك المشروعات.

حاليا، نحن في المرحلة الأولى من المبادرة. خلال العام المالي الجاري سيجري إنفاق 200 مليار جنيه لتطوير 1088 قرية يبلغ عدد سكانها 17.5 مليون نسمة، وفقا لخطة ميزانية وزارة التخطيط التي اطلعت عليها إنتربرايز. وجرى استكمال 90% من المشروعات المستهدفة في المرحلة الأولى حتى نهاية عام 2021، تلقت مشروعات المياه الجزء الأكبر من التمويل: خصص 36.1% لتنفيذ أنظمة الصرف الصحي على وجه التحديد من إجمالي ميزانية المرحلة الأولى (72.2 مليار جنيه)، لتوصيل الخدمة إلى 17.9 مليون شخص، بحسب الخطة. ستشهد هذه المشاريع إنشاء أنظمة الصرف الصحي ومحطات الضخ ومد الشبكة لضمان وصول خدمات الصرف الصحي إلى سكان هذه القرى. في غضون ذلك، ستحصل مشروعات توفير مياه الشرب النظيفة على 6.4% من ميزانية المرحلة (12.8 مليار جنيه). ويشمل ذلك إنشاء محطات الصرف الصحي وتجديد محطات المياه.

بناء السكن اللائق أو تجديد المنازل القائمة هو أحد المكونات الرئيسية للمبادرة ويخصص لها 18.6 مليار جنيه للحماية الاجتماعية والتنمية،. وتهدف المبادرة إلى بناء 350 ألف المبادرة إلى بناء 350 ألف منزل لسكان القرى على مدى ثلاث سنوات.

وسيخصص لربط هذه المنازل بشبكات الكهرباء والغاز الطبيعي والألياف الضوئية نحو 21% من ميزانية المرحلة. خصص بالفعل نحو 12.4% من ميزانية المرحلة (24.8 مليار جنيه) لمشاريع الكهرباء وجرى تخصيص 6.2% من الميزانية لمد خطوط الغاز الطبيعي إلى أكثر من 1.4 مليون مستفيد. وسيخصص 2.5% من الميزانية (5 مليارات جنيه) لتركيب شبكات الألياف الضوئية لنحو مليون مبنى سكني و14 ألف مبنى حكومي في 1400 قرية في جميع أنحاء البلاد. ومن المتوقع استفادة ما يصل إلى 65 مليون شخص في المناطق الريفية من خدمات النطاق العريض الذي يعمل بالألياف الضوئية خلال فترة المبادرة.

وحصلت مشروعات النقل على أكثر من 9% من الميزانية، أو نحو 18.6 مليار جنيه. تهدف المبادرة أيضا إلى الحد من عزلة القرى عبر إنشاء طرق مضاءة جيدا تربطها بالطرق السريعة الرئيسية، مع خطة لشق 14.5 ألف كيلو متر من الطرق حتى نهاية المبادرة.

مشروعات الصحة والتعليم سيخصص لها 11% من ميزانية المبادرة: تشمل مشروعات الرعاية الصحية في المبادرة تقديم الخدمات الطبية والعمليات الجراحية والأجهزة التعويضية لمتحدي الإعاقة. أنشئت العديد من المستشفيات والوحدات الصحية في القرى المستهدفة، وستكون قريبا تحت مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل. وجرى تخصيص 8.9% من الميزانية لمشروعات الرعاية الصحية (17.8 مليار جنيه)، وستستفيد منها 1088 قرية و18.2 مليون نسمة. وعلى صعيد التعليم، ستشهد خطة العام المالي (2022/2021) أيضا زيادة عدد الفصول الدراسية وإنشاء مدارس جديدة لزيادة القدرات التعليمية في القرى كي تكون أقرب للمناطق السكنية للطلبة، وذلك باستخدام ما يصل إلى 2.1% من الميزانية (4.2 مليار جنيه) وتساهم في تحسين حياة 19 مليون شخص. وتهدف المبادرة بشكل عام إلى بناء 13 ألف فصل دراسي بشكل عام، وجرى تنفيذ 20% من هذا المستهدف حتى الآن مع قرب نهاية المرحلة الأولى من المبادرة.

ومن المجالات الأخرى التي تركز عليها المبادرة: إنشاء شبكات الري وتحسين الممارسات الزراعية (3.1% من الميزانية)، وتطوير المقرات الحكومية ومراكز الشرطة (2.6% من الميزانية). وإنشاء مراكز شباب (1.1% من الميزانية). وتدريب وتأهيل المعلمين بآليات ومهارات الطرق الحديثة فى التعامل والتواصل مع متحدي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة، وإعداد برامج لتدريبهم وإعدادهم لدخول سوق العمل.

الكثير من تلك المشروعات تنفذ بالتعاون مع القطاع الخاص، لا سيما شركات المقاولات، مثل أوراسكوم كونستراكشون والقابضة المصرية الكويتية، وحسن علام القابضة، وبروج – على سبيل المثال لا الحصر – . كما أن المبادرة تتيح أيضا لصغار المقاولين بالمحافظات فرصة للمشاركة في تنفيذ المشروعات لزيادة فرص العمل بالمجتمعات المحلية.

ونجد بالإشارة: أن الأثر المباشر وغير المباشر للمبادرة لن يعرف إلا مع نهاية المبادرة في عام 2023، كما أن الدراسات الخاصة بهذا الشأن ستستمر على مدار فترة المبادرة.

منذ انطلاقها فى عام 2019 سعت مؤسسة حياة كريمة، إلى إطلاق العديد من المبادرات المجتمعية، بهدف توفير احتياجات الفئات المجتمعية الأكثر احتياجًا، فى كل المجالات الخدمية مثل الصحة، والتعليم والسكن.

وأطلقت المؤسسة العديد من المبادرات من أبرزها "حياة كريمة، التصالح حياة، رد الجميل، حماية".

وتعد مبادرة حياة كريمة مشروع قومى وأخلاقى لتوفير سكن كريم وتحقيق تنمية اجتماعية ضمن خطط بناء الإنسان، التى انتهجها الرئيس منذ توليه المسؤولية، والتى تتضمن توفير خدمات صحية وتعليمية ومجتمعة.

- **مبادرة التصالح حياة**

مع إعلان الحكومة بدء التصالح فى مخالفات البناء، أدركت مؤسسة حياة كريمة أن هناك مواطنين لن يتمكنوا من دفع رسوم التصالح، لتقرر فى 25 سبتمبر 2020، إطلاق مبادرة التصالح حياة بهدف دعم استقرار المواطنين فى منازلهم.

وتم توفير التمويل والتحرك سريعا على كافة الأصعدة، لتكوين قاعدة بيانات ووضع معايير الاستحقاق، ودراسة كافة الأبعاد القانونية، حيث تم توفير 150 مليون جنيه لتحمل قيمة التصالح فى مخالفات البناء عن المواطنين غير القادرين.

كما عملت المؤسسة على تحديد الشركاء والفاعلين، كمؤسسة صناع الخير، ووزاتى التضامن الاجتماعى والتنمية المحلية، والمحافظين والمحليات وتشكيل لجنة مركزية لمتابعة التنفيذ.

تم وضع آليات التنفيذ، بالتنسيق مع الرصد الميدانى والمحليات والمحافظات، وبدأ التنفيذ فى نوفمبر 2020، وفى خلال شهرين استفادت 2136 أسرة فى 20 محافظة.

- **مبادرة رد الجميل**

انطلقت المبادرة فى أبريل الماضى وأقيمت على 3 مراحل، حيث تأتى فى إطار تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية، فى دعم الفئات الأكثر احتياجا وأطلقت مؤسسة حياة كريمة مبادرة رد الجميل، بالتعاون مع الشركة المتحدة للإعلام فى المرحلة الأولى، ثم مع مؤسسة صناع الخير فى المرحلة الثانية، و المرحلة الثالثة.

وشهدت مبادرة رد الجميل توزيع الآلاف من صناديق الحماية الاجتماعية على عدد من المواطنين فى عدة محافظات (أسيوط، الإسكندرية ، الدقهلية، كفر الشيخ، الفيوم، السويس، البحر الأحمر).

3.3 المعوقات التي تواجه تنفيذ حياة كريمة:

- كثرة الحالات المترددة للحصول على الخدمات .
- عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة عن الفئات المحتاجة للخدمات
- صعوبة التعرف على الحالات التي تستحق الخدمة بالفعل
- الروتين والإجراءات الحكومية المعقدة.
- عدم التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المؤسسات الخدمية، وعدم وجود نظام عمل جيد.

- تقديم الخدمات يتم أحيانًا من خلال الجمعيات الأهلية الواقعة تحت إشراف إدارة الضمان الاجتماعي وانتظار الرد على تقديم الخدمة من خلال الإدارة ثم من الجمعية الأهلية أو الوحدة الاجتماعية يأخذ الكثير من الوقت والجهد.
- تقصير وسائل الإعلام تجاه التوعية بدور البرنامج والخدمات التي يقدمها.
- قلة الوعي المجتمعي بأهمية مثل هذه البرامج.
- ضعف مشاركة المجتمع في تدعيم ومساندة هذا البرنامج.
- نظرة المجتمع الدونية للمستفيدين من الخدمات.

نتائج الدراسة وتوصياتها

تصور مقترح للتغلب على المعوقات المتوقعة أثناء تنفيذ برامج مبادرة حياة كريمة في تطوير الريف المصري:

أولاً: أهداف التصور المقترح:

- إيجاد وسائل وأساليب وآليات مختلفة لجمع المعلومات والبيانات عن الفئات المستهدفة والمستفيدة من البرامج.
- سرعة أصدار القانون الخاص بأنتخابات المجالس الشعبية المحلية.
- أعداد دراسات تراعي قبل التنفيذ البعد الاجتماعي للمستهدفين من المبادرة ومراعاة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين في المحافظات المختلفة.
- انشاء وهيئة مستقلة خاصة بالمتابعة والتقييم ووضع اليات لقياس الاثر التنموي من وراء المبادرة.
- ايجاد حلول عاجلة ما من شأنها جعل الريف بيئة جاذبة وخلق فرص عمل حقيقية.
- إيجاد آليات مختلفة لتوفير كافة المعلومات والبيانات عن البرامج بصورة دقيقة وواضحة.
- تفعيل قنوات الاتصال وإيجاد قنوات جديدة
- إيجاد آليات لتبسيط إجراءات العمل ووضوحها للمستفيدين والمسئولين.
- إيجاد وسائل رقابية تساهم في تقديم الخدمات لكافة الفئات المستحقة بدون وساطة ومحسوبية.
- تفعيل دور لجان المساءلة المجتمعية في الرقابة والمتابعة.
- التوصل إلى حلول قابلة للتنفيذ للتغلب على المعوقات التي تواجه المستفيدين عند حصولهم على الخدمات .

ثانياً: أسس ومنطلقات التصور المقترح:

- نتائج الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- معطيات ونتائج الاطار النظري وما تضمنه من نتائج.

ثالثاً: الإجراءات التنفيذية لتحقيق أهداف التصور المقترح:

- **البيانات والمعلومات:**

- مراعاة الدقة والموضوعية في البيانات والمعلومات المرتبطة بالمستفيدين من البرنامج والخدمات المقدمة لهم.
- البعد عن البيانات والمعلومات الزائدة والمكررة .
- وضع وتحديد سياسة لنشر البيانات والمعلومات.
- وضع آلية للمتابعة والتقييم وقياس الأثر.

- **المشاركة:**

- تفعيل دور لجنة لتنمية القرية على مستوى كل وحدة محلية من الوحدات المستهدفة بالمبادرة، تضم فى عضويتها ممثلين لمنظمات المجتمع المدنى العاملة فى القرية والقيادات والكوادر الشبابية والنسائية.
- تشجيع العاملين على اقتراح أداء المهام المرتبطة بعملهم.
- تشجيع العاملين على الرقابة الذاتية لأدائهم في العمل.
- الاستماع لمشكلات العاملين على نتائج أعمالهم وانجازاتهم.

- العمل على اطلاع العاملين على نتائج أعمالهم وانجازاتهم .

- **المساءلة:**

- الالتزام بتطبيق المساءلة الإدارية.
- اختبار آليات المساءلة الإدارية بما يتناسب مع طبيعة العمل.
- تطبيق إجراءات المساءلة الإدارية بما يتلاءم مع اللوائح والقوانين.
- تفعيل دور لجان المساءلة المجتمعية وإجراءات عملها.

- **الاتصال:**

- تفعيل وسائل الاتصال بين المستفيدين والأخذ بمقترحاتهم، وبين القيادات والعاملين على تقديم خدمات البرنامج.
- الاستفادة من نتائج التغذية العكسية في تقوية جوانب الضعف.
- تفعيل دور وحدات المتابعة والتقييم .

- **صنع القرارات:**

- الاهتمام بشكاوى المستفيدين والأخذ بمقترحاتهم.
- تفسير وشرح أسباب القرارات التي يتم اتخاذها.
- الإعلان عن الأهداف من القرارات التي تم اتخاذها ونتائجها.

- **إجراءات العمل:**

- استيفاء المعلومات الخاصة بالمستفيدين بصورة دقيقة وواضحة.
- المتابعة المستمرة لإجراءات العمل.
- تطوير إجراءات العمل بما يتلاءم مع ما يستجد.
- مرونة القوانين واللوائح المنظمة للعمل.
- الحرص على نزاهة إجراءات الاستفادة من الخدمات.

رابعاً: توصيات الدراسة:

- تدريب الكفاءات والباحثين في مؤسسات العمل المدني والمسؤولين عن المبادرة على التكنولوجيا الحديثة لتنفيذ أهداف المبادرة
- سرعة اجراء انتخابات المجالس المحلية بالقري والمراكز.
- الاستفادة من نتائج البحث العلمي وتوظيفها في رفع مستوى برامج التنمية المستدامة
- التقييم الدوري والمستمر لبرامج المبادرة لتلافي نقاط الضعف، وحل المشكلات والأخطاء، ومتابعة سير تنفيذ الخطوات المرسومة
- التنسيق بين الادارات المختلفة في كافة المحافظات

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- أحمد عبد الفتاح الجي: التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والعملية الحديثة الإسكندرية، المكتب الجامعي الميث، ٢٠١٣.
- البناني، شريف عبد الرؤوف: التنمية المستدامة، الديرة، العدد ،٢١الرياض، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٥.
- تقرير(الإسكو) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة٢٠٠٧م، موجز التقرير حول التنمية الريفية في المنطقة العربية، القاهرة
- تـوني ديـدنز – ترجمـة: أحمـد تيـد، محمـد محـي الـدين: الطريـق كانـت تجديـد الديمقراطيـة الاجتماعيـة القاهرة.2020.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات يحث الدخل والاتفاق والاستهلاك تعلم صدر في البيان الصحفي يوم السبت الموافق13 /٢٠١٢ ٢٠م
- جوهانسبرج : وزارة الشؤون البلدية والقروية، التنمية العمرانية لمنطقة المدينة المنورة من منظور الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة، في أمانة المدينة المنورة، ٢٠٠٢.
- حسين الجمال: مجهودات الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال تحسين المستويات المعيشية. أبحاث ندوة الفقر والفقراء في نظر الإسلام، مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، أكوبر ١٩٩٩،
- حفناوي، عبدالله عبد الشافي، وميللر، بينهارد، ،٢٠٠٣التنمية الإقليمية والعمرانية المستدامة في ضوء تأثير نتائج مؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة ريو –١٩٩٢
- زينب صالح الأشوح: دور الحكومة في مكافحة الفقر المتفاقم مع سياسات التحول الاقتصادي في مصر نظرة خاصة إلى فقر النساء "رؤية اقتصادية تحليلية". مجلة البحوث الإدارية (مصر)،المجلد 13، العدد، أكتوبر ٢٠٠٠.
- الشهري، فائز، ممارسات التخطيط العمراني بالمملكة العربية السعودية: دراسة استكشافية وإطار عام مقترح من السياسات لتحقيق التنمية المستدامة، تقنية البناء ، العدد السابع العام هـ ١٤٢٧الرياض ، وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- صـابرين عربـي سـعد: آليـات وسياسـات مواجهـة الفقـر الريفـي. مجلـة الخدمـة الاجتماعيـة، العـدد 54،يونيـو ٢٠١٥.
- مجدي الدسوقي: العائد الاجتماعي لمشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٩٧.
- محـروس خليفـة: حاجـات الفقـراء وأسـاليب مواجهتهـا. تحليـل اجتمـاعي لكفـاءة نظـام الضـمان الاجتمـاعي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء: تجارب دولية – استراتيجيات التصدي لمشكلة الريف، العدد (٢)، يناير ٢٠٠٣.

- معهد الأمم المتحدة البحوث التنمية الاجتماعية، مكافحة الفقر وعدم المساواة – التايب المعالي والسياسة الاجتماعية والسياسة العامة، ٢٠١٠.
- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية – مصر ١٩٩٩.
- مكتب العمل الدولي: الخلاص من الفقر (جنيف، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 49، ٢٠٠٣ مي مية (و ياد)- لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)– اللقى وطرق قياسه في منطقة الإسكرا– محاولة لبقاء قاعدة المؤشرات الافريقية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٢.
- مهنا، سليمان، ديب، ريدة، ٢٠٠٩م، التخطيط من اجل التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون– العدد الأول.
- ياسر قصاص: الضمان الاجتماعي وتوفير حد الكفاف لفقراء الريف بمركز كفر الشيخ. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ٢٠٠٣.

المراجع باللغة الاجنبية:

- Blake, Raymond. 2003. Regional and Rural Development Strategies in- Canada: The Search for Solutions. Royal Commission on Renewing and Strengthening Our Place in Canada, March: http://www.gov.nf.ca/publicat/royalcomm/research/blake.pdf
- Brundtland, H., 1987, Our Common Future: Report of the World CIESIN) of the Earth Institute at Columbia University
- Cobbinah, P.B., Erdiaw-Kwasie, M. O., & Amoateng, P. (2015). Rethinking sustainable development within the framework of poverty and urbanisation in developing countries. Environmental Development, 13, 18-32. Commission on Environment and Development. Oxford
- Farrington, J.; Christoplos, I.; Kidd, A.D. & M. Beckman. 2002. Can - Extension Contribute to Rural Poverty Reduction? Synthesis of a Sixcountry Study. ODI, Agricultural Research and Extension Network, paper no. 123. London
- Gabel, S. G. (2012). Social protection and children in developing countries. Children and Youth Services Review, 34(3), 537-545.
- produced by the Center for International Earth Science Information Network
- Qualls. Sara Honm (2013): Caregiver Family Therapy. Empowering families. Tomeet the Challenges of a ging. Washington. Us.M.S. D American psychological association 545
- Sirjudin:microinsurance and social protection for workers in the informal sector. M.S.D. V75, 2014.
- United Nations The International Forum for Social Development - Social Justice in an Open World- The Role of the United Nations, New York. Department Economic and social affairs, Division for Social Policy and Development, 2006.

المواقع الالكترونية:

- https://egymap.com/initiative/%D9%85%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9
- https://www.hayakarima.com/about.html.